الأمم المتحدة

A/HRC/56/63

الجمعية العامة

Dist.: General
2 October 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

18 حزيران/يونيه – 12 تموز/يوليه 2024

البندان 2 و4 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

حالة حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان* **

موجز

عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 29/51، يركز مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في هذا التقرير على آخر التطورات المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في بيئة صحية، وبسيادة القانون والحيز المدني، وعلى مستوى تنفيذ ما يقابلها من توصيات سبق أن أصدرها المفوض السامي إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية.

* قُدِّم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد انقضاء الموعد النهائي بغية تضمينه أحدث المعلومات.

** أُدرج مرفق هذه الوثيقة كما ورد وباللغة التي قُدِّم بها فقط.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المقدمة والمنهجية

1- يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 29/51 الذي طلب فيه المجلس إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يضع تقريراً شاملاً عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية يتضمن تقييماً مفصلاً لتنفيذ التوصيات المقدَّمة في التقارير السابقة، وأن يقدمه إلى المجلس في دورته السادسة والخمسين.

2- ويغطي هذا التقرير الفترة من 1 أيار/مايو 2023 إلى 30 نيسان/أبريل 2024، ويركز فيه المفوض السامي على آخر التطورات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في بيئة صحية، والحقوق الجنسانية وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى (مجتمع الميم الموسّع)، والحيز المدني، وسيادة القانون. ويستند التقرير إلى المعلومات التي جمعتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) وحللتها، بسبل منها إجراء مقابلات مع الضحايا والشهود وعقد اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني. كما ينظر المفوض السامي في المعلومات الرسمية الواردة من مؤسسات الدولة. وقد أعلنت حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية بتاريخ 15 شباط/فبراير 2024 تعليق العمل برسالة التفاهم الموقعة مع المفوضية، وطلبت من موظفي المفوضية مغادرة البلد في غضون 72 ساعة. وتأسف المفوضية لهذا التطور.

3- وقد جرى توثيق النتائج الواردة في هذا التقرير والتثبت منها في امتثال صارم لمنهجية المفوضية. وبذلت المفوضية العناية الواجبة لتقييم مصداقية المصادر وموثوقيتها وتثبتت من المعلومات التي جُمعت بغية التحقق من صحتها. والتمست المفوضية الحصول على موافقة مستنيرة من الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات واتخذت التدابير المناسبة لحماية هوياتهم وضمان السرية، عند الاقتضاء. وأجرت المفوضية تقييماً للمعلومات التي جُمعت وللتشريعات المحلية، في ضوء القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ثانياً- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في بيئة صحية

4- استمر تفاقم أوجه القصور في توفّر المرافق العامة مثل المياه والكهرباء والوقود وإمكانية الحصول عليها نتيجة لتأثير العقوبات القطاعية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من بين أمور أخرى[1]. وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023، بعد التوقيع على الاتفاق الجزئي لتعزيز الحقوق السياسية والضمانات الانتخابية للجميع في اليوم الذي سبقه، أُصدرت ستة تراخيص تخفف من تلك العقوبات، بما في ذلك في قطاع النفط والغاز[2]. وفي 17 نيسان/أبريل 2024، استُبدل الترخيص العام لقطاع النفط والغاز بترخيص محدود لتقليل العمليات لمدة 45 يوماً. ووفقاً لمؤسسات الدولة، وكذلك المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان، فإن العقوبات والامتثال المفرط هي أمور أعاقت استلام الأموال وواردات السلع الأساسية، بما في ذلك الغذاء والدواء.

(1) HumVenezuela, “Community diagnostics July-August 2023” (2023)، متاح في: https://humvenezuela.com/wp-content/uploads/2023/10/Community-Diagnostics-Aug-2023-HumVenezuela-2.pdf (باللغة الإنكليزية).

(2) انظر https://ofac.treasury.gov/recent-actions/20231018_44 (باللغة الإنكليزية).

5- وعلى الرغم من الأرقام الرسمية التي تشير إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5 في المائة في عام 2023[3]، استمر وجود التحديات الاقتصادية مثل ارتفاع التضخم[4] وانخفاض قيمة عملة البوليفار الفنزويلي[5]، واستمرت هذه التحديات في الحد من القوة الشرائية، وبالتأثير بشكل غير متناسب على الفئات والمجتمعات المحلية التي تعيش في أوضاع هشة، بما في ذلك فقراء الحضر، وأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية، ولا سيما النساء من هؤلاء السكان.

6- وبحسب التقارير، استمر النقص البنيوي في التمويل وفي عدد الموظفين في إضعاف قطاعي الصحة والتعليم[6]. وأفادت التقارير أنه في الفترة ما بين تموز/يوليه وآب/أغسطس 2023، افتقر 74,6 في المائة من المراكز الصحية على مستوى البلاد إلى الكوادر الطبية، وافتقر 73,5 في المائة منها إلى طواقم التمريض[7]، مما أثر على إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية وجودتها وتوافرها[8]. وذكرت النقابة الوطنية لقطاع التعليم أن نسبة التغيب بلغت 80 في المائة عند استئناف العام الدراسي في تشرين الأول/أكتوبر 2023، بسبب عدم القدرة على تحمل تكاليف التنقل والزي المدرسي وغير ذلك من الاحتياجات[9].

7- وفي الفترة ما بين 1 و14 شباط/فبراير 2024، أجرى المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء أول زيارة رسمية له إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية. وأبرزت هذه الزيارة الإجراءات التي اتخذتها الدولة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي. وأعرب المقرر الخاص عن قلقه من أن "التدابير القسرية الانفرادية تحد بشكل كبير من قدرة الحكومة الفنزويلية والشعب الفنزويلي على إعمال الحق في الغذاء"[10]، مما يساهم في انعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع في البلاد، وبشكل يؤثر تأثيراً أشد على النساء والفتيات. وفي ختام زيارته، أعرب المقرر الخاص أيضاً عن قلقه بشأن المزاعم التي تشير إلى استغلال برامج الرعاية الاجتماعية الحكومية لأغراض سياسية[11].

8- وتكرر المفوضية توصيتها إلى السلطات باتخاذ جميع التدابير اللازمة، بما في ذلك اللجوء إلى برامج لتحسين إمكانية الحصول على الغذاء، من أجل ضمان توافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه بكمية ونوعية كافيتين[12].

(3) انظر https://web.archive.org/web/20240802093446/https://www.sunaval.gob.ve/2024/01/16/25594 (باللغة الإسبانية).

(4) انظر https://www.bcv.org.ve/estadisticas/consumidor (باللغة الإسبانية).

(5) انظر https://www.bcv.org.ve/seccionportal/tipo-de-cambio-oficial-del-bcv (باللغة الإسبانية).

(6) HumVenezuela, "Community diagnostics July-August 2023" (باللغة الإنكليزية).

(7) المرجع نفسه.

(8) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 14(2000)، الفقرتان 12(د) و36.

(9) انظر https://caleidohumano.org/federacion-venezolana-de-maestros-reporto-80-de-ausentismo-en-el-inicio-del-ano-escolar (باللغة الإسبانية).

(10) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/food/statements/20240214-eom-statement-venezuela-sr-food-en.pdf (باللغة الإنكليزية).

(11) المرجع نفسه.

(12) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 12(1999)، الفقرة 8؛ والوثيقة A/HRC/41/18، الفقرة 81(أ)؛ والوثيقة A/HRC/48/19، الفقرة 67(أ)؛ والوثيقة A/HRC/53/54، الفقرة 5.

ألف- حقوق العمل

9- في يومي 1 و2 شباط/فبراير 2024، يسَّرت منظمة العمل الدولية عقد الدورة الرابعة لمنتدى الحوار الاجتماعي بين أرباب العمل والنقابات والحكومة[13]. وفي آذار/مارس 2024، حثَّ مجلس إدارة منظمة العمل الدولية الحكومة على تسريع وتيرة تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في المنتدى[14]. وترحب المفوضية بتجديد الالتزامات المتفق عليها في المنتدى المتعلقة باتفاقية طرائق تحديد المستويات الدنيا للأجور لعام 1928 (رقم 26)، واتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم لعام 1948 (رقم 87)، واتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية) لعام 1976 (رقم 144)[15]، وتشجع على اتخاذ المزيد من الإجراءات للتصدي للتحديات المتبقية في هذه المجالات.

10- وتشير المفوضية إلى الزيادة المعلنة في "منحة الحرب الاقتصادية" من مبلغ يعادل ما بين 13 و34 دولاراً إلى 60 دولاراً وزيادة منحة الغذاء إلى 40 دولاراً، تُدفَع على شكل تحويلات نقدية شهرية مباشرة إلى جميع موظفي القطاع العام. غير أن قيمة الحد الأدنى للأجور لا تزال 130 بوليفار شهرياً (3,61 دولارات) ولم يطرأ عليها أي تغيير منذ آذار/مارس 2022. ونظراً للتضخم، يعني هذا عملياً أيضاً انخفاض المعاشات التقاعدية ويساهم في زيادة مستويات الفقر وانعدام فرص الحصول على الضروريات، حيث أفادت التقارير أن تكلفة سلة الغذاء الأساسية بلغت ما يعادل 554,26 دولاراً في آذار/مارس 2024[16]. ويثير ذلك مخاوف بشأن الحق في مستوى معيشي لائق للسكان في جمهورية فنزويلا البوليفارية. وتذكّر المفوضية بأن المعيار الأدنى للأجور يشمل الأجور العادلة، بما يضمن العيش الكريم للعمال وأسرهم[17].

11- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عبّر متقاعدون عن الشواغل التي تعتريهم، حيث يعاني الكثير منهم من حالة من الضعف ولا يقدرون على تغطية احتياجاتهم الأساسية، مثل الغذاء والدواء والعلاج الطبي. ففي 26 أيلول/سبتمبر 2023، بدأ تسعة متقاعدين من شركة البترول الفنزويلية، وهي شركة النفط الوطنية، إضراباً عن الطعام استمر 18 يوماً، رداً على عدم الاستجابة لمطالبهم بدفع عائدات صندوق معاشاتهم التقاعدية، وهو ما أفيد أنه يؤثر على ظروفهم المعيشية[18]. ولم يتم التوصل إلى حل للنزاع على الرغم من الإطار التفاوضي الذي وضعته الشركة.

12- وشهد شهر كانون الثاني/يناير 2024 احتجاجات لموظفي القطاع العام في جميع أنحاء البلاد للمطالبة بتحسين ظروف العمل، بما في ذلك الحصول على أجر يضمن لهم العيش الكريم. وأشار الكثيرون إلى اضطرارهم إلى إيجاد مصادر دخل أخرى للتمكن من العيش وإعالة أسرهم. ولم يتم الإبلاغ عن وقوع أي حوادث كبيرة خلال الاحتجاجات.

(13) انظر http://www.mpppst.gob.ve/mpppstweb/index.php/2024/01/25/foro-de-dialogo-social-oit (باللغة الإسبانية).

(14) انظر https://www.ilo.org/resource/record-decisions/gb/350/decision-concerning-developments-full-implementation-government-bolivarian (باللغة الإنكليزية).

(15) الوثيقة A/HRC/53/54، الفقرتان 13 و73(ج).

(16) انظر https://fvmaestros.org/caf-marzo-2024 (باللغة الإسبانية).

(17) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 23(2016)، الفقرتان 18 و19.

(18) انظر https://www.swissinfo.ch/spa/jubilados-de-petrolera-venezolana-levantan-la-huelga-de-hambre-tras-acuerdo-con-la-estatal/48889964 (باللغة الإسبانية).

باء- الحق في الصحة

13- تنوّه المفوضية بالجهود التي تبذلها الحكومة للتصدي للأمراض المعدية من خلال تنظيم برامج للتوعية في جميع أنحاء الأراضي الوطنية وتعزيز قدرات مراقبة الأوبئة. وقد ساهم تحديث برنامج التلقيح، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، في إعلان خلو جمهورية فنزويلا البوليفارية من الحصبة في تشرين الثاني/نوفمبر 2023[19].

14- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فرضت العقوبات القطاعية المستمرة تحديات إضافية على القطاع الصحي وفقاً للمنظمات الإنسانية، مما حدَّ من توافر الخدمات الصحية ذات الجودة المقبولة والميسورة التكلفة ومن إمكانية الحصول عليها. فعلى سبيل المثال، كان هناك نقص بنسبة 27,2 في المائة في الأدوية اللازمة لعلاج الأمراض الشائعة، مثل السكري والتشنجات والتهابات الجهاز التنفسي[20]. وقد وثّقت المفوضية أربع حالات لمرضى مصابين بالتليف الكيسي يعانون من محدودية فرص الحصول على العلاج بسبب ارتفاع التكاليف، إلى جانب عدم توفر الأدوية اللازمة. كما تم الإبلاغ عن قلة المعدات واللوازم الطبية في المستشفيات، حيث بلغت نسبة النقص حوالي 35 في المائة[21].

15- وتتأثر المناطق الريفية وأراضي الشعوب الأصلية بشكل خاص بأوجه القصور في توزيع الأدوية وإمداداتها. وتلقت المفوضية تقارير عن الصعوبة التي يواجهها المرضى والأقارب والأطباء للحصول على العلاجات المتخصصة للجذام وداء الليشمانيا. وأشارت التقارير إلى زيادة تعرض الشعوب الأصلية للملاريا والسل[22] وغيرهما من الأمراض التي تصيب الأطفال بشكل غير متناسب[23]. وتفيد التقارير أن نساءَ وفتيات الشعوب الأصلية واجهن تحديات متباينة، بما في ذلك العنف أثناء التوليد[24]. وتذكّر المفوضية بأن الخدمات الصحية ينبغي أن تكون ملائمة من الناحية الثقافية، وأن تأخذ في الاعتبار الرعاية الوقائية والممارسات العلاجية والأدوية التقليدية، وبأنه على الدول أن توفر الموارد اللازمة للشعوب الأصلية من أجل تصميم وتقديم ومراقبة هذه الخدمات لكي تتمكن هذه الشعوب من التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية[25].

16- وتمثّل منحة فيروس نقص المناعة البشرية والسل (2024-2026) التابعة للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا ثمرة جهود مشتركة من مختلف السلطات ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وتهدف المنحة إلى المساهمة في تلبية احتياجات ما لا يقل عن 000 70 شخص على مستوى البلاد، بما في ذلك النساء والأطفال، من العقاقير المضادة للفيروسات القهقرية. ولا يزال الأشخاص

(19) انظر https://web.archive.org/web/20231121120325/https://mppre.gob.ve/2023/11/20/ops-ratifica-venezuela-pais-libre-sarampion (باللغة الإسبانية).

(20) انظر https://conviteac.org/publicaciones/boletines/boletin-77-diciembre-2023-cierra-con-26-de-escasez-para-morbilidades-monitoreadas-por-convite (باللغة الإسبانية).

(21) انظر https://conviteac.org/publicaciones/boletines/boletin-76-escasez-de-medicamentos-para-las-morbilidades-que-monitorea-convite-cierra-noviembre-con-26-de-escasez (باللغة الإسبانية).

(22) انظر https://albertonews.com/nacionales/denuncian-la-muerte-de-85-indigenas-yanomami-por-malaria-en-amazonas (باللغة الإسبانية).

(23) انظر https://correodelcaroni.com/sociedad/salud/llega-barco-hospital-a-nabasanuka-para-atender-rara-enfermedad-que-afecto-a-ninos-waraos (باللغة الإسبانية).

(24) انظر https://ipysvenezuela.org/tejiendo-redes/noticia/parir-en-situacion-de-vulnerabilidad-mujeres-indigenas-de-delta-amacuro-no-tienen-acceso-a-la-salud-sexual-y-reproductiva (باللغة الإسبانية).

(25) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 14(2000).

المصـابون بفيروس نقص المناعة البشـرية يواجهون نقصـاً في المواد الضـرورية، بما في ذلك اختبارات التشخيص ومكافحة العدوى وبدائل لبن الأم للرضـع المعرضـين للإصـابة بفيروس نقص المناعة البشرية. كما تلقت المفوضـية تقارير عن عدم وجود موظفين متخصـصـين للإشـراف على علاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلاً عن وصم المرضى، مما يسهم في زيادة التمييز ضدهم.

17- ولا تزال المفوضـية تشـعر بالقلق إزاء النقص في المعلومات المحدَّثة عن الصـحة الجنسـية والإنجابية، حيث أكدت التقارير وجود ثغرات كبيرة في توفير الخدمات[26]، بما في ذلك الوقاية من سرطان الثدي[27] والرحم[28]، فضـلاً عن ارتفاع معدلات الحمل بين المراهقات[29]. وبالنسـبة للتشـريعات المتعلقة بالإجهاض، فهي تتسـم بالتقييد، حيث لا يزال القانون يجرِّم الإجهاض في حالة الاغتصـاب أو سـفاح المحارم أو التشـوه الشـديد للجنين. كما أن خدمات الإجهاض المأمون وخدمات ما بعد الإجهاض محدودة[30]. وتحثّ المفوضـية الدولة على اعتماد تدابير لمنع الإجهاض غير المأمون، والحد من وفيات الأمهات والأمراض النفاسية، وإلغاء تجريم الإجهاض، بما يتماشى مع التوصيات التي قدمتها آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مثل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان[31].

جيم- الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة

18- في 25 كانون الثاني/يناير 2024، قدمت المفوضـية المسـاعدة التقنية لمكتب أمين المظالم وبعثاته بشـأن مسـألة حقوق الإنسـان والبيئة. وفي سـياق الدورة الثامنة والعشـرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـأن تغير المناخ، وبدعم من اليونيسـيف، وقعت وزارة البيئة الاشـتراكية على الإعلان بشـأن الأطفال والشـباب والعمل المناخي، وتعهدت بالامتثال لحق الأطفال والشباب في بيئة صحية[32].

19- وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، اسـتمر الإبلاغ عن التدهور البيئي، بما في ذلك إزالة الغابات وحرائق الغابات. وفي 26 كانون الأول/ديسمبر 2023، أُبلغ عن انسكاب نفطي في مصفاة شركة النفط الوطنية في ولاية كارابوبو، وهو واحد من 86 انسـكاباً نفطياً تم تسـجيله في عام 2023 في جمهورية فنزويلا البوليفارية[33]. وتلوّث هذه الانسكابات المياه والسلسلة الغذائية وتلحق الضرر بالبيئة، مما يعرض المجتمعات المحلية لمخاطر صـحية كبيرة وفقدان سـبل العيش. ففي ولاية زوليا، شـهدت المجتمعات المعتمدة على صـيد السمك تدهور وسـائل عيشـها نتيجة الانسكابات النفطية في بحيرة ماراكايبو، بما في

(26) HumVenezuela, "Community diagnostics July-August 2023" (باللغة الإنكليزية).

(27) انظر https://www.swissinfo.ch/spa/una-media-de-24-casos-de-cáncer-de-mama-se-diagnostican-al-día-en-venezuela/48862648 (باللغة الإسبانية).

(28) انظر https://unionradio.net/vida-cancer-de-cuello-uterino-registra-alza-de-muerte-en-mujeres (باللغة الإسبانية).

(29) انظر www.swissinfo.ch/spa/diputados-venezolanos-elaboran-proyecto-de-ley-para-la-prevenci%C3%B3n-del-embarazo-adolescente/48781936 (باللغة الإسبانية).

(30) وثيقة CCPR/C/VEN/CO/5، الفقرة 21.

(31) المرجع نفسه، الفقرة 22. انظر أيضاً A/HRC/48/19، الفقرة 67(ا).

(32) انظر www.unicef.org/venezuela/comunicados-prensa/el-ministerio-del-poder-popular-para-el-ecosocialismo-firm%C3%B3-la-declaraci%C3%B3n-0 (باللغة الإسبانية).

(33) انظر https://ecopoliticavenezuela.org/2024/01/08/reporte-especial-balance-de-derrames-petroleros-2023 (باللغة الإسبانية).

ذلك انخفاض إنتاج الأسماك بنسبة 80 في المائة حسبما أفادت التقارير[34]. وتنوّه المفوضية بالجهود التي تبذلها الدولة لتيسير التعافي من الأضرار الناجمة عن الانسكابات[35] وتحثها على تعزيز التدابير الرامية إلى منع وقوع حوادث في المستقبل.

دال- عمليات التعدين وحقوق الشعوب الأصلية وأراضيها

20- ساهمت أنشطة التعدين، ووجود الجماعات المسلحة والإجرامية، وما يتصل بها من أعمال عنف في زيادة تهجير مجتمعات الشعوب الأصلية. وأفاد المجتمع المدني بنزوح ما لا يقل عن 000 6 شخص من شعوب جيفي وأووتوجا وبيكوانا وسانيما ويرال ويانومامي إلى كولومبيا في السنوات الخمس الماضية، فراراً من المواجهات بين الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة[36]، مما ساهم بدوره في اضمحلال ممارسات الشعوب الأصلية، مع إضعاف ما لديهم من نُظُم الحكم الذاتي وحقهم في تقرير المصير.

21- وتحيط المفوضية علماً بالعمليات العسكرية للحد من التعدين غير القانوني في المناطق المحمية في البلد. وبالإضافة إلى التدهور البيئي، تلقت المفوضية تقارير عن عمليات قتل وعنف جنسي واتجار بالأشخاص تؤثر على نحوٍ غير متناسب على حياة الشعوب الأصلية التي تعيش في هذه الأراضي وحقوقها. علاوة على ذلك، أفاد تقرير بوفاة ما لا يقلُّ عن 24 شخصاً في حوادث التعدين في ولاية بوليفار منذ أيار/مايو 2023[37]، وهو ما يسلِّط الضوء على ظروف العمل غير المستقرة التي تعرِّض حياة الإنسان للخطر.

22- وفي 24 أيلول/سبتمبر 2023، أعلنت السلطات أن متنزه ياباكانا الوطني في ولاية أمازوناس بات "خالياً من التعدين غير القانوني"، وذلك عقب إجراء عملية عسكرية، والقيام بعملية إخلاء يحتمل أنه قسري لأكثر من 000 13 شخص قيل إنهم يعملون في مواقع التعدين ويعيشون بجوارها[38]. وفي 27 شباط/فبراير 2024، زُعِمَ أن القوات المسلحة أخلت قسراً ما لا يقل عن 799 شخصاً من تجمعات سكنية بعد انهيار منجم لا بولا لوكا في ولاية بوليفار. ووفقاً للأرقام الرسمية، فقد لقي شخصان حتفهما وأصيب ستة أشخاص، وثمة المزيد من الادعاءات التي يُنتظر أن يتم التحقيق فيها. كما تلقت المفوضية ادعاءات باستمرار التعدين غير القانوني في تلك المناطق رغم الوجود العسكري. وبينما يقع على عاتق الدولة واجب الحفاظ على النظام العام ومكافحة الإجرام، لا بد أن تمتثل جميع عمليات إنفاذ القانون بالكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما تكرر المفوضية التأكيد على أن الجهود الرامية إلى منع تدمير البيئة في المناطق المحمية يجب أن تمتثل للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويجب أن تسعى إلى تحسين الظروف المعيشية، بما في ذلك بالنسبة لأولئك الذين يعتمدون على التعدين غير القانوني لكسب عيشهم[39].

(34) انظر https://efectococuyo.com/cambio-climatico/lago-de-maracaibo-y-golfete-de-coro-lideran-lista-de-derrames-petroleros-en-venezuela (باللغة الإسبانية).

(35) انظر www.minec.gob.ve/costas-de-nueve-municipios-fueron-sumadas-al-saneamiento-y-limpieza-de-lago-de-maracaibo (باللغة الإسبانية).

(36) انظر https://correodelcaroni.com/especiales/desplazamiento-el-temor-de-una-comunidad-jivi-por-la-explotacion-de-coltan (باللغة الإسبانية).

(37) انظر https://albertonews.com/nacionales/los-ultimos-accidentes-mineros-en-el-estado-bolivar-lista (باللغة الإسبانية).

(38) انظر www.psuv.org.ve/temas/noticias/fanb-declara-territorio-libre-mineria-ilegal-al-parque-nacional-yapacana (باللغة الإسبانية).

(39) الوثيقة A/HRC/53/54، الفقرة 25.

23- وتفيد التقارير أن التعليق العام للرحلات الجوية في البلديات المحلية في ولاية بوليفار، وهو جزء من عملية رورايما لعام 2024، قد قيّد الحصول على التعليم ووصول الغذاء والدواء والوقود، بما في ذلك الوقود لنقل المعلمين، لما لا يقل عن 119 مجتمعاً من مجتمعات بيمون الأصلية، دون موافقتهم الحرة والمسبقة والمستنيرة. وكانت تلك المجتمعات تعتمد على هذه الإمدادات الجوية للحصول على الخدمات الأساسية. وتذكّر المفوضية بأنه يجب على الدولة أن تتخذ خطوات، بالقدر الأقصى الذي يسمح به المتاح من مواردها، بغية إعمال الحق في الغذاء والصحة والتعليم، وفقاً للمعايير الدولية المتعلقة بالشعوب الأصلية.

24- وتتضرر الشعوب الأصلية في جمهورية فنزويلا البوليفارية بشكل غير متناسب بسبب سوء التغذية والفقر المدقع والتعرض للأمراض والتدهور البيئي، ويرجع ذلك جزئياً إلى الأنشطة الاستخراجية داخل أراضيها[40]. وفي حزيران/يونيه 2023، قدمت إحدى منظمات الشعوب الأصلية طلباً رسمياً إلى وزارة الشعوب الأصلية لإعادة تفعيل عملية ترسيم حدود أراضي الشعوب الأصلية[41]. وتكرر المفوضية جميع توصياتها السابقة المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك ما يتعلق بإعادة تفعيل عملية الترسيم، بما يتوافق مع المعايير الدولية.

ثالثاً- النساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى (مجتمع الميم الموسّع)

25- في 7 آذار/مارس 2024، وافقت الجمعية الوطنية بالإجماع في القراءة الأولى على مشروع القانون بشأن القانون الأساسي المتعلق بمساواة المرأة. ويقترح مشروع القانون أحكاماً هامة يمكن أن تسهم في تنفيذ التوصيات السابقة الصادرة عن آليات حقوق الإنسان[42]، بما في ذلك إنشاء مرصد وطني للمساواة بين الجنسين، وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة. بيد أن المفوضية يساورها القلق إزاء التقارير التي تفيد بانعدام الشفافية في عملية التشاور، وكذلك إزاء عدم وجود تعاريف قانونية ينصُّ عليها مشروع القانون. وتدعو المفوضية السلطات إلى ضمان إجراء مشاورات كاملة وشاملة وشفافة حول مشروع القانون وتماشيه مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وتكرر المفوضية توصية المفوض السامي بتنفيذ السياسات والمبادرات المعلقة، بما في ذلك وضع لوائح وبروتوكولات تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي بهدف تنفيذ القانون الأساسي المتعلق بحق المرأة في حياة خالية من العنف[43].

26- وفي أعقاب المساعدة التقنية التي قدمتها المفوضية، اتخذت شعبة المرأة التابعة لمكتب المدعي العام خطوات نحو وضع بروتوكول بشأن التحقيق في جرائم القتل لاعتبارات النوع الاجتماعي أو ما يسمى كذلك

(40) انظر https://provea.org/actualidad/se-deteriora-la-vida-de-los-pueblos-indigenas-en-venezuela (باللغة الإنكليزية).

(41) انظر https://kape-kape.one/2023/06/01/oipus-solicito-al-ministerio-indigena-reactivar-la-comision-de-demarcacion-de-tierras (باللغة الإسبانية).

(42) الوثيقة CEDAW/C/VEN/CO/9، الفقرة 26(ب)؛ والوثيقة A/HRC/53/54، الفقرة 73(هـ).

(43) الوثيقة CCPR/C/VEN/CO/5، الفقرة 20.

جرائم قتل الإناث. وتشجع المفوضية على مواصلة الجهود الرامية إلى وضع اللمسات الأخيرة على التقرير وتنفيذه، بما يتماشى مع توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وتوصيات المفوضية[44].

27- وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي، فقد أبلغت إحدى منظمات المجتمع المدني عن 186 حالة قتل للإناث في جمهورية فنزويلا البوليفارية خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر[45]. وتحيط المفوضية علماً بالانخفاض المبلغ عنه بالمقارنة مع الفترات المشمولة بالتقارير السابقة[46]، لكنها تنضم إلى الدعوات التي تنادي بتعزيز الوقاية والتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك قتل الإناث، وإلى إنشاء نظام لجمع البيانات المصنفة بشأن جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي[47].

28- وتعرب المفوضية أيضاً عن قلقها بشأن إدانة نايبيليس نويل، التي حُكم عليها في 19 تموز/يوليه 2023 بالسجن لمدة 30 عاماً، بتهمة "ارتكاب جريمة القتل العمد عن طريق الإهمال المتسم بخيانة الأمانة وبدوافع غير شريفة، مع الظرف المشدد المتمثل في ارتكابها ضد طفل"[48]. وجاء هذا الحكم في أعقاب جريمة قتل ابنها المزعومة في عام 2019 على يد شريكها السابق. وفي 7 شباط/فبراير 2024، أثناء جلسة الاستئناف، ذكر المدعي العام أن نايبيليس نويل أهملت دورها كأم وكانت شريكة في إساءة معاملة ابنها، مما يؤكد المخاوف المتعلقة بالقوالب النمطية القائمة على النوع الاجتماعي في تطبيق العدالة. كما أدلى القضاة في تعليل قرارهم ببيانات تحتوي على قوالب نمطية مماثلة قائمة على النوع الاجتماعي. وتفيد التقارير بأن السلطات لم تتابع الشكاوى السابقة التي قدمتها السيدة نويل حول العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي الذي كان قد ارتكبه شريكها السابق، والذي أفيد بتلقيه نصف العقوبة التي صدرت بحقها.

29- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت المفوضية حالة أربعة أشخاص من مجتمع الميم الموسّع تم احتجازهم تعسفاً على أساس ميلهم الجنسي وهويتهم الجنسانية من قبل الجهات المعنية بإنفاذ القانون، مما ساهم في زيادة الوصم والتمييز ضد أفراد هذا المجتمع. وأفادت إحدى منظمات المجتمع المدني أن 28,7 في المائة من الأشخاص من مجتمع الميم الموسّع في جمهورية فنزويلا البوليفارية عانوا من أعمال عنف من قبل قوات أمن الدولة خلال عام 2023[49]. وتدعو المفوضية السلطات إلى منع الجرائم المرتكبة بدافع الميل الجنسي أو الهوية الجنسية للضحية، والتحقيق في هذه الجرائم والمعاقبة عليها، بما في ذلك وضع بروتوكولات تحقيق محددة لمثل هذه الحالات، مع بناء قدرات الجهات الفاعلة في مجال إنفاذ القانون لتعزيز احترام التنوع، بما في ذلك الهوية الجنسية والميل الجنسي[50]. وفي الفترة ما بين

(44) الوثيقة CEDAW/C/VEN/CO/9، الفقرة 26(أ).

(45) انظر https://utopix.cc/pix/noviembre-de-2023-son-17-femicidios-en-venezuela-para-un-total-de-186-casos-en-11-meses (باللغة الإسبانية).

(46) الوثيقة A/HRC/53/54، الفقرة 31.

(47) الوثيقة CEDAW/C/VEN/CO/9، الفقرة 26(د).

(48) انظر https://ulamujer.org/jueza-condena-a-30-anos-de-carcel-a-naibelys-noel-victima-de-violencia-vicaria (باللغة الإسبانية).

(49) انظر https://www.paisplural.org/informe-nc (باللغة الإسبانية).

(50) انظر الوثيقة A/78/227.

كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه 2023، احتوى ما لا يقلُّ عن 65 خطاباً لمسؤولين حكوميين على صيغة لغوية مهينة تجاه أفراد مجتمع الميم الموسّع[51].

رابعاً- الحق في التجمع السلمي وحالة المدافعين عن حقوق الإنسان

30- في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2024، سُجل 243 1 احتجاجاً ومظاهرة. ووفقاً لإحدى منظمات المجتمع المدني، فإن 74 في المائة من تلك الأحداث تطرّقت إلى قضايا تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[52]. ولم تتلق المفوضية أي تقارير عن حدوث حالات وفاة في الاحتجاجات التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يعكس اتجاهاً إيجابياً مستمراً[53].

31- وتشعر المفوضية بالقلق إزاء رد فعل الموظفين المكلَّفين بإنفاذ القانون تجاه أفراد شعب يوكبا الأصلي في ولاية زوليا الذين كانوا يحتجون على ظروفهم المعيشية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت المفوضية ثلاث حالات احتجاز تعسفي (بما في ذلك احتجاز امرأة) وسوء معاملة، ادُّعي أن عناصر من الشرطة الوطنية البوليفارية ارتكبوها، فضلاً عن ثلاث حالات تقييدٍ لحرية تنقل أشخاص من شعب يوكبا على يد موظفين مختلفين مكلَّفين بإنفاذ القانون. كما تلقت المفوضية تقارير تفيد بأن حواجز الطرق التي أقيمت نتيجة للاحتجاجات ساهمت في زيادة التوترات بين مجتمعات يوكبا والسكان غير الأصليين.

32- وترحب المفوضية بالإفراج، في آب/أغسطس 2023، عن ثلاثة على الأقل من الفلاحين الذين احتجزوا في شباط/فبراير 2023[54] بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات، مع أن الإجراءات الجنائية ضدهم لا تزال جارية.

33- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية 30 حالة تهديد ومضايقة، ومحاولة اختطاف واحدة، وحالتي اعتداء جسدي، و38 حالة احتجاز تعسفي (27 رجلاً و11 امرأة)، بالإضافة إلى 13 حالة من أشكال التجريم الأخرى للفاعلين في المجتمع المدني، بمن فيهم الصحفيون والنقابيون وقادة الفلاحين وغيرهم من الأصوات التي تعتبر ناقدة. وسُجِّلت 64 حالة تعرَّضت فيها جهات فاعلة في المجتمع المدني للوصم من قبل مسؤولي الدولة عبر وسائل الإعلام المختلفة. وبشكلٍ عام، تشير الأرقام أعلاه إلى زيادةٍ مقارنةً بالأرقام التي أُبلغ عنها سابقاً[55].

34- ومن بين ما سبق، وثّقت المفوضية اعتقال خمسة من القيادات العمالية والنقابية والنقابيين (جميعهم رجال) بتُهم تتعلق بالتحريض على الكراهية والتآمر وتكوين الجمعيات الإجرامية، من بين تُهم أخرى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت المفوضية أيضاً تقارير عن فصل قادة نقابيين ونقابيين من عملهم بسبب مشاركتهم على ما يبدو في الاحتجاجات أو بسبب تنديدهم بظروف العمل.

(51) انظر https://nomasdiscriminacion.org/download/2do-informe-voces-contra-el-prejuicio-informe-sobre-violencias-y-discriminacion-a-personas--balance-enero-junio-de-2023-noviembre-de-2023 (باللغة الإسبانية).

(52) انظر https://www.observatoriodeconflictos.org.ve/tendencias-de-la-conflictividad/conflictividad-social-en-el-primer-trimestre-2024 (باللغة الإسبانية).

(53) الوثيقة A/HRC/50/59، الفقرة 55؛ والوثيقة A/HRC/53/54، الفقرة 53.

(54) الوثيقة A/HRC/53/54، الفقرة 19.

(55) المرجع نفسه، الفقرة 61.

35- وفي 1 آب/أغسطس 2023، حُكِم على ستة نقابيين وقيادات عمالية بالسجن لمدة 16 عاماً، بعد أن كان قد أُلقي القبض عليهم في تموز/يوليه 2022، وذلك بموجب القانون الأساسي لمكافحة الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب[56]. وفي 11 آب/أغسطس 2023، أصدر المكلَّفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بياناً أدانوا فيه تلك الأحكام وأعربوا عن قلقهم إزاء إساءة استخدام القانون والمخالفات التي شابت الإجراءات القانونية[57]. وقد تم الإفراج المشروط عن الستة جميعهم في 20 كانون الأول/ديسمبر 2023، بيد أنهم يخضعون لأمر قضائي يلزمهم بالمثول بانتظام أمام المحاكم.

36- وفي 13 شباط/فبراير 2024، أعربت المفوضية عن قلقها[58] إزاء الاختفاء القسري للمدافعة عن حقوق الإنسان روسيو سان ميغيل، التي لم يُعرف مكان وجودها لمدة أربعة أيام بعد اعتقالها. ووفقاً للمعلومات الواردة، فإنها لا تزال رهن الاحتجاز ولم تتمكن حتى الآن من الاتصال مع محامٍ من اختيارها.

37- ومنذ عام 2021، يقبع المدافع عن حقوق الإنسان خافيير تارازونا في السجن بتهمة التحريض على الكراهية والخيانة والإرهاب، وتستمر المفوضية في تلقي معلومات مقلقة بشأن تدهور حالته الصحية. ولا تزال قضيته قيد النظر، حتى بعد إعادة عقد الجلسات ثلاث مرات وعقد أو تأجيل حوالي 48 جلسة منذ افتتاح المحاكمة الأولى في 16 آب/أغسطس 2022 وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وتكرر المفوضية دعوتها للإفراج غير المشروط عنه.

خامساً- الحيز المدني والديمقراطي

38- في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وقَّعت الحكومة والمنبر الديمقراطي الوحدوي، في عملية توسطت فيها النرويج، على الاتفاق الجزئي بشأن حماية المصالح الحيوية للأمة والاتفاق الجزئي بشأن تعزيز الحقوق السياسية والضمانات الانتخابية للجميع، واللذان يعرفا باسم اتفاقي بربادوس[59]. ويتضمن الاتفاق الثاني، من بين أمور أخرى، إشارات إلى حق جميع الأطراف في اختيار مرشحها، وتعزيز الخطاب العام والبيئة السياسية والاجتماعية التي تفضي إلى عملية انتخابية سلمية وتشاركية، وضمانات باستفادة جميع المرشحين من التغطية الإعلامية على قدم المساواة، والسماح لجميع المرشحين للرئاسة والأحزاب السياسية التي تمتثل للقوانين والدستور بالمشاركة في الانتخابات. وتشجع المفوضية على التنفيذ الكامل لهذين الاتفاقين، بحسن نية، وتذكّر جميع الأطراف بضرورة وضع حقوق الإنسان في صميم عملية التنفيذ.

39- وترحب المفوضية بالإفراج عن 34 معتقلاً (من بينهم 4 نساء) في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2023، من بينهم 10 مواطنين من الولايات المتحدة الأمريكية، كانوا محتجزين تعسفياً لفترات تتراوح بين 4 و42 شهراً، بتهم تشمل التآمر والإرهاب والخيانة. بيد أن إطلاق سراحهم مشروط ولا يزال يتعين على العديد منهم المثول بانتظام أمام المحاكم، في حين لا تزال حالة قضاياهم غير واضحة. وتدعو المفوضية إلى احترام الحق في محاكمة عادلة ومراعاة الإجراءات القانونية الواجبة، وإلى

(56) المرجع نفسه، الفقرة 15.

(57) انظر www.ohchr.org/en/press-releases/2023/08/venezuela-un-experts-condemn-use-counter-terrorism-laws-convict-trade (باللغة الإنكليزية).

(58) انظر https://x.com/unhumanrights/status/1757307231614202368?s=48 (باللغة الإنكليزية).

(59) انظر https://www.regjeringen.no/en/aktuelt/joint-statement-from-the-venezuela-dialogue-and-negotiation-process/id3001613 (باللغة الإنكليزية).

امتثال التشريعات الجنائية، نصّاً وتطبيقاً، امتثالاً كاملاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك مبدآ الشرعية واليقين القانوني.

40- وفي 22 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أجرى المنبر الديمقراطي الوحدوي انتخابات تمهيدية دون وقوع أي حوادث تذكر. وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023، بدأ مكتب المدعي العام تحقيقات جنائية حول العديد من الأشخاص الذين شاركوا في تنظيم الانتخابات التمهيدية. وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أصدرت محكمة العدل العليا الحكم رقم 2023/122 بتعليق نتائج الانتخابات التمهيدية[60].

41- وتلاحظ المفوضية بقلقٍ ما أُفيد حول وقوع حوادث تعيق ممارسة الحق في المشاركة في الشأن العام، بما في ذلك احتجاز 15 عضواً من خمسة أحزاب معارضة مختلفة، فضلاً عن مداهمة عناصر من الشرطة الوطنية البوليفارية لاجتماع نقابي دون أمر قضائي. وقد ترقى إحدى عشرة حالة من هذه الاعتقالات إلى حالات اختفاء قسري.

42- وفي 22 كانون الثاني/يناير 2024، أطلقت الحكومة خطة الغضب البوليفارية، وهي خطة مدنية وعسكرية وشرطية "لمواجهة أي محاولة إرهابية"[61]. وفي هذا السياق، تلقّت المفوضية ادعاءات بتعرض مقرات أحزاب المعارضة للتخريب في سبع ولايات مختلفة على الأقل من قبل جهات مجهولة، وكذلك مكاتب منظمات المجتمع المدني. وتكرر المفوضية دعوتها لحماية الحق في المشاركة في الشأن العام، وهو ما يتطلب أيضاً احترام وحماية الحياة، والسلامة البدنية، والحرية، والأمن، والخصوصية لجميع أفراد المجتمع[62].

43- وتشجع المفوضية السلطات على اعتماد تدابير لضمان اتسام العملية الانتخابية بالشفافية والشمول والتشاركية على نحو كامل. وفي 26 كانون الثاني/يناير 2024، أكدت محكمة العدل العليا إسقاط أهلية اثنين من قادة المعارضة الرئيسيين من العمليات الانتخابية، ورفعت مؤقتاً إسقاط أهلية خمسة أشخاص آخرين، في انتظار البت النهائي في قضاياهم. وحتى تاريخ 16 نيسان/أبريل على الأقل كان خمسة أفراد آخرين قد استُبعدوا من العمليات الانتخابية[63]. وتجدد المفوضية الإعراب عن قلقها إزاء حالات إسقاط الأهلية هذه، بما في ذلك الفرص المحدودة المتاحة لممارسة الحق في الدفاع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت المفوضية في تلقي معلومات عن تدخل محكمة العدل العليا في الأحزاب السياسية[64].

44- وترحب المفوضية بإجراء أول انتخابات منذ عام 2009 لمجلس الإدارة في الجامعة المركزية في فنزويلا، عُقِدت بعد عدة تأخيرات في 9 و30 حزيران/يونيه 2023. ولكن، في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، علّقت الدائرة الانتخابية في محكمة العدل العليا انتخابات مجلس إدارة جامعة كارابوبو، وفي 20 آذار/مارس 2024 علّقت انتخابات جامعة الأنديز على أساس أن المحكمة كانت لا تزال تنظر في

(60) انظر https://static.poder360.com.br/2023/10/comunicado-suspensao-venezuela.pdf (باللغة الإسبانية).

(61) انظر https://efectococuyo.com/politica/maduro-le-ordena-a-cabello-activar-plan-furia-bolivariana (باللغة الإسبانية).

(62) مبادئ توجيهية للدول بشأن الإعمال الفعال للحق في المشاركة في الشؤون العامة، الفقرة 16.

(63) انظر https://web.archive.org/web/20240424204807/https://www.cgr.gob.ve/assets/pdf/Sancionados.pdf (باللغة الإسبانية).

(64) الوثيقة A/HRC/53/54، الفقرة 71.

الطعن الإداري ضد النظام الأساسي الانتقالي لهاتين الجامعتين[65]. وتدعو المفوضية إلى إجراء عمليات انتخابية حرة وحقيقية في الجامعات، وفقاً للوائحها الداخلية[66]، لضمان حماية المؤسسات واستقلاليتها.

سادساً- حرية التعبير

45- واصلت المفوضية توثيق القيود غير المبررة المفروضة على حرية التعبير، بما في ذلك 10 حالات جديدة لإغلاق محطات إذاعية، إضافة إلى 16 حالة موثَّقة سابقاً[67]، وأبلغت منظمات المجتمع المدني عن 12 حالة إغلاق على الأقل خلال الفترة المشمولة بالتقرير[68]. وتلقت المفوضية معلومات تفيد بأن طلبات المحطات الإذاعية للحصول على التصاريح المطلوبة لم يتم الرد عليها أو تم رفضها، أو أنها أُحبطت بسبب المتطلبات الإضافية التي كان يشترط تلبيتها. وفي حالات أخرى، ذكرت محطات إذاعية أنها لم تتمكن من تقديم الطلبات بسبب ارتفاع تكلفة القيام بذلك. وتشعر المفوضية بالقلق إزاء عمليات الإغلاق المتكررة، والتي لم يقدَّم أي أساس قانوني لها.

46- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حُجب ما لا يقل عن 50 موقعاً إلكترونياً دون سابق إنذار من قبل مقدمي خدمات اتصالات مختلفين مملوكين للقطاعين العام والخاص، في زيادة عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق، والتي حُدد خلالها 44 حالة حجب. وتذكّر المفوضية بأن أي قيد على حرية التعبير تفرضه الدولة يجب أن يستوفي شروط الشرعية، والضرورة، والتناسب، والهدف المشروع[69].

47- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في الإبلاغ عن عدم ورود ردودٍ على طلبات الاطّلاع على المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العامة[70]. فمن أصل 20 طلباً قدمتها إحدى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بين آذار/مارس 2023 وآذار/مارس 2024، لا يزال 14 طلباً دون رد.

48- وتُعبِّر المفوضية عن قلقها إزاء استمرار تطبيق "القانون الدستوري لمناهضة الكراهية وتعزيز التعايش السلمي والتسامح" الرامي إلى تجريم عمل المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وأشخاص آخرين ونزع الشرعية عن هذا العمل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية حالات 10 رجال وامرأتين تم اتهامهم أو مقاضاتهم بموجب التشريعات المتعلقة بالتحريض على الكراهية أو التحريض العام، إضافة إلى 32 حالة موثّقة سابقاً بتهم مماثلة[71]. وقد لاحظت المفوضية في السابق عدم امتثال هذه التشريعات للمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[72].

(65) انظر https://accesoalajusticia.org/suspension-de-las-elecciones-de-las-autoridades-de-la-universidad-de-carabobo (باللغة الإسبانية) و https://ceu.uc.edu.ve/wp-content/uploads/2023/07/GACETA-EXTRAORDINARIA-Nro.-700-ESTATUTO-TRANSITORIO-ELECTORAL-DE-LA-UNIVERSIDAD-DE-CARABOBO_compressed_compressed.pdf (باللغة الإسبانية).

(66) انظر https://aulaabiertalatinoamerica.org/2023/11/28/estudiantes-quieren-votar-para-renovar-autoridades-y-federaciones-universitarias-en-venezuela (باللغة الإسبانية).

(67) الوثيقة A/HRC/53/54، الفقرة 62.

(68) https://ipysvenezuela.org/alertas (باللغة الإسبانية).

(69) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19(3).

(70) الوثيقة A/HRC/50/59، الفقرة 62؛ والوثيقة A/HRC/53/54، الفقرة 66.

(71) الوثيقة A/HRC/53/54، الفقرتان 65 و73(ك).

(72) الوثيقة A/HRC/47/55، الفقرة 61.

سابعاً- حرية تكوين الجمعيات

49- استمرت المناقشات حول مشروع قانون مراقبة المنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات الصلة وتنظيمها وأدائها وتمويلها، والذي عُرض لأول مرة على الجمعية الوطنية في كانون الثاني/يناير 2023[73]، مما زاد من المخاوف بشأن القيود المحتملة على الحق في حرية تكوين الجمعيات. ويمكن أن تؤثر هذه القيود على قدرة المجتمع المدني على القيام بعمله، مما يؤثر بالتالي على حياة المستفيدين من المساعدات الإنسانية التي تقدمها تلك المنظمات. وأُعلن عن عملية تشاورية عامة حول هذه المسألة في كانون الثاني/يناير 2024[74]، وفي 4 نيسان/أبريل 2024، وافقت لجنة السياسة الداخلية في الجمعية الوطنية على تقرير القراءة الثانية لمشروع القانون[75]. وقد قدَّمت المفوضية ملاحظاتها بما يتماشى مع المعايير المعمول بها في هذا الشأن، وتشجع السلطات على النظر فيها.

50- واستمرت المفوضية في تلقي تقارير عن القيود المفروضة على تسجيل المنظمات غير الحكومية أو أعمالها القانونية، من خلال الآليات الوطنية، مثل الجهاز المستقل للسجلات والموثّقين[76]، ووثّقت ما لا يقل عن 15 منظمة حقوقية تضررت جراء تلك القيود. وقد سبق للمفوضية أن أعربت عن قلقها إزاء كثرة عمليات التسجيل الإلزامي باعتبارها عقبة أمام الممارسة الحرة للأنشطة وتقييداً لا مبرر له للحق في حرية تكوين الجمعيات[77].

ثامناً- سيادة القانون والمساءلة

51- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المفوضية المساعدة التقنية إلى السلطات الفنزويلية، بما في ذلك وزارة الشعوب الأصلية، لمواءمة بعض التشريعات الوطنية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، وأتيح للمفوضية إمكانية الاطلاع على ثمانية ملفات قضايا، وحضرت جلسة قضائية واحدة. وتعتبر المفوضية أن هذه المساعدة تساهم في جهود السلطات الرامية إلى تحسين امتثال السياسات والممارسات للقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

52- وفي 27 حزيران/يونيه 2023، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية قرارها الذي يأذن باستئناف التحقيق في الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية عملاً بالمادة 18(2) من نظام روما الأساسي. وأكدت دائرة الاستئناف هذا القرار في 1 آذار/مارس 2024. وفي 9 حزيران/يونيه 2023، جدّد مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية مذكرة التفاهم مع حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية، وحدَّد فيها سلسلة من المجالات ذات الأولوية للمساعدة التقنية للسلطات الفنزويلية، بما يتماشى مع مبدأ المساءلة[78]. وتشجع المفوضية السلطات الفنزويلية على الاستمرار بالتعاون مع مكتب المدعي العام

(73) الوثيقة A/HRC/53/54، الفقرة 68.

(74) انظر https://www.asambleanacional.gob.ve/noticias/an-inicia-consulta-publica-de-ley-que-regula-las-ong (باللغة الإسبانية).

(75) https://www.asambleanacional.gob.ve/noticias/comision-de-politica-interior-culmina-informe-para-segunda-discusion-de-ley-sobre-ong (باللغة الإسبانية).

(76) الوثيقة A/HRC/53/54، الفقرة 68.

(77) المرجع نفسه.

(78) انظر https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/2023-12/2023-otp-annual-report.pdf (باللغة الإنكليزية).

للمحكمة الجنائية الدولية في إطار نظام روما الأساسي وتنفيذ مذكرات التفاهم المبرمة بين الحكومة ومكتب المدعي العام.

ألف- الاحتجاز والحق في الحرية الشخصية والأمن الشخصي

53- في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2023، أطلقت قوات أمن الدولة عملية "غران كاسيك غواكايبورو" في سبعة مراكز احتجاز تتبع النظام المفتوح "لإعادة هيكلة الشبكات الإجرامية المنظمة التي تسيطر على هذه المراكز ومكافحتها". وأسفرت هذه العملية عن نقل 239 8 سجين (جميعهم من الرجال)[79]. وتقرّ المفوضية بالحاجة إلى بذل جهود لضمان سيطرة الدولة على السجون التي كانت إلى حد كبير تدير نفسها ذاتياً، خارج نطاق اختصاص وزارة خدمات السجون. وتشير المفوضية إلى أن عمليات النقل هذه قد أثارت مخاوف بشأن مخاطر الاكتظاظ في مراكز الاستقبال وتأثيرها على الحق في محاكمةٍ وفق الأصول، بما في ذلك ما يتعلق بالإخطار والتواصل مع المحامين والأقارب.

54- ووثّقت المفوضية 11 حالة ترهيب وسوء معاملة تعرض لها أقارب ومحامو أشخاصٍ مسلوبي الحرية من قبل موظفين عموميين مجهولي الهوية، و10 حالات حبس انفرادي للسجناء، وذلك في إطار نقل السجناء إلى مركز احتجاز "إل روديو 1"، وهو مركز احتجاز مشدد الحراسة، في شباط/فبراير ونيسان/أبريل 2024. وتضيف المفوضية أنها تشعر بالقلق إزاء ما ورد عن عدم تحديد هوية المسؤولين عن ذلك.

55- وخلال عمليتي نقل الأشخاص المحرومين من الحرية في "إل روديو 1" وغران كاسيك غواكايبورو، لم يُخطَر أقارب ومحاميي هؤلاء الأشخاص بعمليات النقل، ولا بأماكن الاحتجاز الجديدة، وهو ما قد يرقى إلى حالات اختفاء قسري. كما تلقت المفوضية ادعاءات بسوء معاملة السجناء أثناء عمليات النقل تلك.

56- وأشارت المفوضية إلى إطلاق سراح ما لا يقل عن 63 شخصاً محتجزاً تعسفياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من بينهم 9 نساء و10 رجال صدرت بشأنهم آراء من الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، و8 منهم عسكريون أو مسؤولون عسكريون سابقون. وتدعو المفوضية السلطات إلى اعتماد تدابير لتنفيذ آراء الفريق العامل، بما في ذلك ما يتعلق بالإفراج عن 10 أشخاص آخرين محتجزين حالياً.

57- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت المفوضية احتجاز 28 شخصاً احتجازاً تعسفياً، من بينهم 5 نساء، تعرضوا للاختفاء القسري لفترات تتراوح بين يومين و41 يوماً. وفي تسع حالات على الأقل، عُرضت على المحاكم طلبات مثول أمام القضاء أو غيرها من سبل الانتصاف الدستورية المتعلقة بحالات الاختفاء القسري، لكن لم يتم الرد عليها أو اعتُبرت غير مقبولة. ومن أصل هذه الحالات الثمانية والعشرين، يُزعم أن عملاء جهاز المخابرات الوطنية البوليفارية أو المديرية العامة لمكافحة التجسس العسكري ارتكبوا 23 حالة احتجاز، وأفادت التقارير أن 10 محتجزين تعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة. وتؤيد المفوضية الآراء التي أعربت عنها آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مثل الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، بأن الاختفاء القسري لا تحده فترة زمنية بعينها[80]، وأن مدة الاختفاء لا تؤثر على جسامة الجريمة أو الضرر الناجم عنها[81].

(79) انظر https://www.mppsp.gob.ve/index.php/institucional/1987 (باللغة الإسبانية).

(80) الوثيقة A/HRC/27/49، الفقرة 117؛ والوثيقة A/HRC/51/31/Add.3، الفقرة 36 (باللغة الإنكليزية).

(81) انظر: A/HRC/51/31/Add.3 (باللغة الإنكليزية).

58- وكانت المفوضية سبق ووثّقت حالات 135 شخصاً كانت قضاياهم مؤهلة للاستفادة من التدابير البديلة للاحتجاز بموجب المادة 230 من القانون الأساسي للإجراءات الجنائية[82]، ومن بين هؤلاء، صدرت أحكام على 23 شخصاً على الأقل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكان لا يزال 81 شخصاً على الأقل ينتظرون المحاكمة. وعلى الرغم من الإفراج عن 19 شخصاً على الأقل، لم توثّق المفوضية تطبيق المادة 230 كأساس لإخلاء سبيلهم. وعموماً، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان ينبغي أن تسري شروط التدابير البديلة للاحتجاز بموجب المادة 230 على ما لا يقل عن 106 من الحالات الموثقة، غير أن المفوضية ظلت تتلقى معلومات تتعلق بالتأخيرات والتحديات الإجرائية في تنفيذ واعتماد برامج تخفيف الأحكام.

59- ولاحظت المفوضية المزيد من التأخيرات في إصدار أوامر الإفراج وتنفيذها، حيث تم احتجاز 10 أشخاص بشكل تعسفي نظراً لعدم صدور أمر بالإفراج عنهم بعد انتهاء مدة عقوبتهم. ولا يزال أحد الأشخاص محتجزاً على الرغم من صدور حكم ببراءته في أيار/مايو 2023، حيث لم يصدر أمر بالإفراج عنه. وثمة حالة تم فيها إلغاء أمر الإفراج لأسباب إدارية. وتكرر المفوضية دعوتها للإفراج الفوري عن جميع المحتجزين بشكل غير قانوني وتعسفي، ووضع سياسة شاملة بشأن التنفيذ الناجز لأوامر الإفراج، وبرامج تخفيف الأحكام وحسابها.

60- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت المفوضية تسع زيارات لمراكز احتجاز، قامت على إثرها بصياغة توصيات ترمي لمواءمة ظروف الاحتجاز بشكل أفضل مع المعايير الدولية، بما في ذلك تلك الخاصة بالنساء ومجتمع الميم الموسّع. ولاحظت المفوضية تنفيذ بعض التوصيات المتعلقة بالخدمات الصحية والحصول على مياه الشرب تنفيذاً جزئياً. وتدعو المفوضية إلى مزيدٍ من تنفيذ التوصيات المتعلقة بزيارات الأقارب، والحصول على الغذاء والخدمات الصحية، بما في ذلك الصحة الجنسية، والنقل لدواعٍ طبية، وتحسين ظروف الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة.

61- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت المفوضية حالات 24 سجيناً ينتظرون الاستجابة لطلبات اتخاذ تدابير إنسانية أو بدائل أخرى للاحتجاز، و76 سجيناً ينتظرون النقل لدواعٍ طبية. ولا تزال هناك مخاوف بشأن عدم تنفيذ هذه التدابير التي تهدف إلى حماية حياة الأشخاص المحرومين من الحرية وسلامتهم البدنية. وتشعر المفوضية بالقلق إزاء ورود تقارير تتحدث عن حالات وفاة أثناء الاحتجاز، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تلك الناتجة عن أسباب طبيعية[83].

باء- إقامة العدل والحق في محاكمة وفق الأصول

62- ترحب المفوضية بالجهود التي تبذلها السلطات القضائية لتسريع وتيسير الإجراءات، بسبل منها إطلاق "خطة الزخم القضائي" في شباط/فبراير 2024[84]، وقيام وزارة الداخلية والعدل والسلام في تشرين الأول/أكتوبر 2023 بإنشاء نظام بيت العدل بهدف معالجة التأخيرات القضائية وتجنب الاكتظاظ في مراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة. وقدمت المفوضية ملاحظات وتوصيات بشأن المبادئ التوجيهية المنظمة لبيت العدل، بناءً على دعوة من الوزارة. وتشجع المفوضية هذه الجهود وتحثُّ السلطات على الامتثال لمعايير حقوق الإنسان في تنفيذ تلك المبادئ التوجيهية. وتحيط المفوضية علماً بالإجراءات

(82) الوثيقة A/HRC/53/54، الفقرة 38.

(83) انظر unaventanaalalalibertad.org/wp-content/uploads/2024/02/UVL.-Informe-anual-2023-final.pdf (باللغة الإسبانية).

(84) انظر https://web.archive.org/web/20240416194050/http://www.tsj.gob.ve/-/poder-judicial-promueve-plan-del-impulso-procesal-2024 (باللغة الإسبانية).

الأخرى لتسريع الإجراءات القضائية، بما في ذلك من خلال إجراء جلسات استماع افتراضية. ومع ذلك، تلقَّت المفوضية معلومات عن التحديات القائمة، مثل عدم توافر الاتصال بالإنترنت، والقيود المفروضة على تكنولوجيا الاتصالات، والتي من شأنها أن تقوِّض حق المتهم في الدفاع وفي مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة[85].

63- وتلاحظ المفوضية بقلق استمرار تطبيق القانون الأساسي لمكافحة الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب، على الرغم من التوصية السابقة بشأن هذه المسألة[86]، إذ ترتبط حوالي 29 حالة من أصل 49 حالة احتجاز تعسفي وثقتها المفوضية في الفترة المشمولة بالتقرير بهذا التشريع. وفي ما لا يقل عن سبعٍ من هذه القضايا، عُقدَت جلسات استماع في مراكز احتجاز مشددة الحراسة، الأمر الذي قد يقوِّض شفافية الجلسات واستقلالية المحاكم[87].

64- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت المفوضية 23 قضية لم يُمنح فيها المتهمون الحق في التمثيل القانوني الذي يختارونه أو واجهوا عقبات في ممارسة هذا الحق، وجميع تلك الإجراءات القضائية كانت مرتبطة بتطبيق تشريعات مكافحة الإرهاب. وفي 27 قضية، أفاد المحامون بوجود عقبات في الاطلاع على ملفات القضايا، و24 منها كانت معروضة على المحاكم الخاصة بمكافحة الإرهاب. وتشعر المفوضية بالقلق من أن الإجراءات داخل تلك المحاكم قد تنتهك الحق في توكيل محامٍ والحصول على محاكمة عادلة[88]، وتذكّر بضرورة امتثال تشريعات مكافحة الإرهاب وتطبيقها للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومبادئ الشرعية، والضرورة، والتناسب، وعدم التمييز.

جيم- الحق في الحياة والسلامة الشخصية

65- ترحب المفوضية بالآراء التي أعربت عنها السلطات الفنزويلية بشأن المضي قدماً في تنفيذ دليل التقصي والتوثيق الفعالين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (بروتوكول اسطنبول). وتكرر المفوضية دعوتها للموافقة على المبادئ التوجيهية للموظفين العموميين المستندة إلى بروتوكول اسطنبول، وكذلك المبادئ التوجيهية المستندة إلى بروتوكول مينيسوتا بشأن التحقيق في حالات الوفاة التي يحتمل أن تكون غير مشروعة، وتنفيذها.

66- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت المفوضية 15 حالة من حالات المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك تجاه أربع نساء وثلاثة أشخاص من الشعوب الأصلية. ونُسِبت خمس حالات إلى عناصر يُزعم أنهم يتبعون إلى المديرية العامة لمكافحة التجسس العسكري، وست حالات إلى عناصر يُزعم انتماؤها إلى الشرطة الوطنية البوليفارية وثلاث حالات إلى مسؤولين آخرين في أجهزة إنفاذ القانون.

67- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية مقتل 11 رجلًا في عمليات أمنية، بما في ذلك حالة واحدة تعود إلى عام 2015. وقد وقعت أربع من هذه الحالات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويُزعم أن اثنتين منها ارتكبها أفراد من الشرطة الوطنية البوليفارية وواحدة ارتكبها مسؤولون في القوات

(85) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/documents/tools-and-resources/line-hearings-justice-systems (باللغة الإنكليزية).

(86) الوثيقة A/HRC/50/59، الفقرة 65(ز)‘2’.

(87) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 32(2007)، الفقرتان 25 و28.

(88) الوثيقة A/HRC/44/54، الفقرتان 14 و71(ج).

المسلحة[89]. إلا أن المفوضية تلقت المزيد من الادعاءات بشأن حالات وفاة أثناء العمليات الأمنية لم يتم الإبلاغ عنها خوفاً من انتقام عناصر أمن الدولة أو عدم الثقة في الإجراءات القضائية أو عدم معرفتها.

68- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت المفوضية خمس حالات تهديد وترهيب، بما في ذلك حالة مداهمة واحدة لمنزل، ومزاعم عن أشكال أخرى من العنف ضد صغار المزارعين والفلاحين وأقاربهم، بمن فيهم الأطفال، في ولاية أبوري. وقد أفادت التقارير أن هذه الحوادث نفذتها جهات مرتبطة بعقار كبير وعناصر يُزعم انتماؤها إلى هيئة التحقيقات العلمية والجزائية والجنائية في ولاية أبوري في الفترة ما بين نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر 2023. كما زعم الضحايا أيضاً عدم إحراز تقدم في التحقيق في شكاواهم، فضلاً عن الخوف من الأعمال الانتقامية.

69- وترحب المفوضية بالتوقيع على خطة العمل المشتركة بين اليونيسيف ومكتب المدعي العام في آب/أغسطس 2023، وإصدار بروتوكول للتحقيق في جرائم الاتجار بالأشخاص[90]. وقد تجلّت الجهود المبذولة لبناء القدرات في مجال منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته من خلال قيام مكتب المدعي العام بتنظيم حلقات دراسية للمسؤولين عن مكافحة الاتجار بالأشخاص[91]، بما في ذلك تنظيم دورة واحدة بدعم من المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في حزيران/يونيه 2023.

70- وتشعر المفوضية بالقلق إزاء التقارير الواردة عن حالات الاختفاء والاتجار بالأشخاص، لا سيما في المناطق القريبة من الحدود، مع تزايد المخاطر التي تتعرض لها النساء والفتيات من الشعوب الأصلية، والمهاجرات، والمنحدرات من أصول أفريقية[92]. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت المفوضية حالات اختفاء رجلين وامرأة واحدة، اختفى اثنان منهم في مناطق متاخمة لكولومبيا، بالإضافة إلى اختفاء سفينة واحدة بعد مغادرتها ولاية فالكون في كانون الأول/ديسمبر 2023، وعلى متنها ثمانية رجال. وأفادت إحدى المنظمات غير الحكومية عن 130 حالة اختفاء على الأقل في المناطق الحدودية في الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2023[93]. كما سلطت التقارير الضوء على مزاعم بوجود أشكال معاصرة من الرق، بما في ذلك البغاء القسري في مناطق التعدين، مثل قوس أورينوكو للتعدين[94]. وتشجع المفوضية السلطات على معالجة الأسباب الهيكلية للاتجار بالأشخاص وتعزيز الجهود الرامية إلى منعه[95]. وتشير المفوضية أيضاً أن الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (2021-2025) لم يتم نشرها[96].

(89) انظر أيضاً الوثيقة A/HRC/53/54، الفقرة 55.

(90) انظر https://web.archive.org/web/20240227075740/http://www.mp.gob.ve/index.php/2023/08/08/f0008/fiscal-general-General-firmo-firmo-plan-de-trabajo-con-unicef-y-presento-manual-para-la-la-investigacion-del-delito-de-trata-de-trata-de-personas (باللغة الإسبانية).

(91) انظر https://es-us.finanzas.yahoo.com/noticias/fiscal-venezuela-propone-capacitaci%C3%B3n-corrupci%C3%B3n-003626749.html (باللغة الإسبانية).

(92) الوثيقة CEDAW/C/VEN/CO/9، الفقرة 27.

(93) انظر https://www.fundaredes.org/2023/12/12/fundaredes-registro-130-personas-desaparecidas-hasta-septiembre-2023 (باللغة الإسبانية).

(94) الوثيقة CEDAW/C/VEN/CO/9، الفقرة 27.

(95) انظر الوثيقة A/HRC/41/18.

(96) الوثيقة CEDAW/C/VEN/CO/9، الفقرة 27(ج).

دال- إمكانية اللجوء إلى القضاء وجبر الضرر

71- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المفوضية المساعدة التقنية وبرامج بناء القدرات للجهات المختصة في وزارة الداخلية والعدل والسلام، فضلاً عن المؤسسات الأخرى ذات الصلة، في مجال دعم ضحايا العنف واتباع النُهُج التي تركز على الضحايا في أداء هذه المؤسسات لوظائفها.

72- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً، صدرت أحكام بالسجن لفترات تتراوح بين 23 و30 عاماً بحق سبعة من عناصر قوات المهام الخاصة المنحلة حالياً، بتهم القتل العمد في سياق العمليات الأمنية بين عامي 2018 و2019، في خطوة تعتبر إيجابية بالنسبة للعائلات التي تسعى إلى تحقيق العدالة وجبر الضرر. بيد أن التحقيق في حالات الوفاة أثناء الاحتجاجات والعمليات الأمنية لا تزال تشوبه التأخيرات. وتلاحظ المفوضية أن التحقيقات لم تتطرق إلى تسلسل المسؤولية. ومن بين 114 حالة وفاة موثقة في سياق العمليات الأمنية، انتهت 8 حالات فقط بأحكامٍ بالسجن، منها 3 حالات تم استئنافها، و12 حالة قيد المحاكمة، و91 حالة لا تزال قيد التحقيق (في 38 حالة لم يتم توجيه الاتهام للجناة المزعومين، وفي 30 حالة لم تُعرف التهم الموجهة إليهم). وثمة ثلاث قضايا لا يزال حالها غير معروف.

73- وتأسف المفوضية لعدم إحراز تقدم في التحقيقات في الوفيات التي وقعت خلال الاحتجاجات التي جرت بين عامي 2014 و2019. ومن بين 43 حالة وثّقتها المفوضية، لا تزال 28 حالة منها قيد التحقيق أو أمام المحكمة في حين لا تزال مداولاتها الإجرائية قيد النظر، وفي 14 حالة لم يتم توجيه اتهامات بعد. وقد تم رفض أربع قضايا أو تبرئة المتهمين، وأسفرت ثماني قضايا عن إدانة المتهمين، بينما تنتظر القضايا الثلاث المتبقية قرار محكمة العدل العليا.

74- وفي سياق حالات الوفيات أثناء الاحتجاجات والعمليات الأمنية، تلقت المفوضية تقارير عن تعامل المسؤولين القضائيين تعاملاً مهيناً تجاه أقارب الضحايا في 30 قضية على الأقل من قضايا من توفوا أثناء الاحتجاجات والعمليات الأمنية، بما في ذلك الحرمان من المساعدة، والحرمان من الاطلاع على الملفات في 46 حالة. وتحثُّ المفوضية على بذل المزيد من الجهود لضمان تمكن الضحايا والأقارب من اللجوء إلى القضاء والحصول على تعويضات كافية وفعالة وسريعة، دون التعرض للمزيد من الكرب والإيذاء، واحترام حقهم في الإجراءات القانونية الواجبة ومشاركتهم على نحوٍ مجْدٍ في الإجراءات القضائية والتحقيقات.

75- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يلاحَظ أي تقدم في التحقيقات في عمليات القتل التي سبق الإبلاغ عنها وراح ضحيتها خمسة أشخاص من الشعوب الأصلية، بمن فيهم المدافع عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية ومنسِّق حراس أراضي شعب أووتوخا الأصلي واسمه فيرجيليو تروخيو، الذي قُتل في عام 2022 في ولاية أمازوناس. وتكرر المفوضية دعوتها إلى إجراء تحقيق مستقل ونزيه وعاجل وشامل وفعال في انتهاكات الحق في الحياة ضد الشعوب الأصلية[97].

76- ولا تزال المفوضية تشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في التحقيقات في حالات الاختفاء القسري المزعومة لكل من هوغو هنريكي مارينو سالاس والمقدَّم خوان أنطونيو هورتادو كامبوس، اللذين اختفيا في عامي 2019 و2018 على التوالي[98]، وكذلك نيلسون ألكسيس خيمينيز كانيلون الذي اختفى في عام 2017.

77- وحسبما أُفيد، حكمت محكمة العدل الجنائية الأولى في توكاكاس (ولاية فالكون) بتاريخ 16 كانون الثاني/يناير 2024 على أربعة رجال بالسجن لمدة سبع سنوات بتهمة الاتجار بالأشخاص في

(97) الوثيقة A/HRC/53/54، الفقرة 29.

(98) الوثيقة A/HRC/47/55، الفقرة 15؛ والوثيقة A/HRC/53/54، الفقرة 59.

قضـــية *لا فيلا دي كورو*، المتعلقة باختفاء 34 شـــخصـــاً في البحر (بينهم 10 نســـاء و3 أطفال) في عام 2019[99]. وخلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، واصـــلت المفوضـــية ملاحظة التأخير في التحقيقات والإجراءات القضـائية، فضـلاً عن تحديات تواجهها الأُسَـر والممثلين القانونيين للوصـول إلى المعلومات المتعلقة بهذه القضـــية وبثماني قضـــايا أخرى تتعلق بحالات اختفاء تم توثيقها في الفترات المشـــمولة بالتقارير السابقة.

78- وتعرب المفوضـية عن قلقها إزاء التقارير التي تفيد بحصـول تأخيرات في التحقيقات والعمليات القضائية المتعلقة بادعاءات التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ومن بين القضايا التي تم توثيقها في الفترة المشمولة بالتقرير السابق والتي يبلغ عددها 114 قضية[100]، لا تزال إحدى القضـايا قيد المحاكمة منذ أيار/مايو 2023، وتجري محاكمة قضـــية أخرى، ولا تزال القضـــايا الأخرى قيد التحقيق. وفي إحدى القضـــايا المتعلقة بحالة معاملة قاســـية ولا إنســـانية ومهينة كانت قد وقعت في كانون الأول/ديسمبر 2021 وشارك فيها عناصر من الشرطة البلدية والحرس الوطني البوليفاري، تلقت المفوضية تقارير مقلقة بشأن عدم اتخاذ تدابير تضمن أمن الضحية وسلامته البدنية والنفسية وخصوصيته.

تاسعاً- الاستنتاجات والتوصيات

79- خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، ظلَّ الأشـــخاص في جمهورية فنزويلا البوليفارية يواجهون تحديات كبيرة في ممارسة حقوقهم والتمتع بها بسبب عوامل مختلفة. وفي بعض الحالات، تفاقمت هذه التحديات بســـبب العقوبات القطاعية. وتحيط المفوضـــية علماً بالجهود التي تبذلها الحكومة لمعالجة المشاكل في بعض المجالات، وترحب بالحوار الذي أدى إلى اتفاقي بربادوس، وتدعو الأطراف إلى تنفيذ هذين الاتفاقين تنفيذاً كاملاً، بما يضمن وضع حقوق الإنسان في صميم جدول الأعمال. وتضيف أن الحفاظ على الفضاء المدني وحمايته على وجه السرعة أمر بالغ الأهمية لاستعادة الثقة بين الشعب الفنزويلي ومؤســـســـاته، لا ســـيما قبل العمليات الانتخابية المقبلة. وتكرر المفوضـــية التزامها تجاه جمهورية فنزويلا البوليفارية واســـتعدادها لإعادة ترســـيخ وجودها في البلاد بغرض تعزيز تعاونها مع السلطات لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلاد.

80- وبالإضـافة إلى التوصـيات الصـادرة سـابقاً (أنظر المرفق)، يدعو المفوض السـامي حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى ما يلي:

(أ) القيام على وجه الســرعة، وبالتشـــاور مع المجتمع المدني وأصـــحاب المصـــلحة المعنيين الآخرين، بوضع وتنفيذ خطة عمل لتعزيز وصول الناس إلى الموارد والوسائل اللازمة لضمان ســبل عيشـــهم، بما في ذلك الأمن الغذائي، من خلال عملية شـــاملة للجميع اجتماعياً، بما يتوافق مع القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

(ب) وضـع تدابير معيارية ومؤسـسـية وسـياسـاتية للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتوافر الرعاية الصـــحية وإمكانية الحصـــول عليها وجودتها، بما في ذلك ضـــمان حماية العاملين في القطاع الصحي وتحسين ظروف عملهم؛

(ج) مواصـــلة الجهود الرامية إلى ضـــمان حماية البيئة، مع التأكيد على الحاجة الملحة للوقاية من الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صـنع الإنسـان، مثل الانسـكابات النفطية، بطريقة

(99) الوثيقة A/HRC/53/54، الفقرة 58.

(100) المرجع نفسه، الفقرة 50.

تتوافق مع معايير حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية، وفي محاولة لمعالجة الأسباب الهيكلية للمخاطر البيئية؛

(د) ضمان العدالة في الأجور بما يكفل حياة لائقة وكريمة للعمال وأُسَرِهم، ومواصلة الحوار مع أرباب العمل والعمال لضمان احترام حقوق العمال والتمتع بها بشكل كامل؛

(هـ) التحقيق على نحو كامل في أعمال التمييز أو العنف من أي نوع كان، بما في ذلك تجاه الشعوب الأصلية، والمعاقبة عليها، بطريقة تراعي الاعتبارات الثقافية وتتلاءم معها وتتماشى مع معايير حقوق الإنسان؛

(و) تعزيز السياسات العامة واللوائح التنظيمية لضمان المساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة، بما في ذلك التنفيذ الكامل للقانون الأساسي بشأن حق المرأة في حياة خالية من العنف، والموافقة على القانون الأساسي بشأن مساواة المرأة وخطة العمل الوطنية للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، ونشر معلومات محدَّثة بشأن الصحة الجنسية والإنجابية وإلغاء تجريم الإجهاض؛

(ز) ضمان توفير تدابير الحماية لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك إنشاء وتشغيل مراكز إيواء تقدم العناية والمساعدة، وضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء بشكل يخلو من التمييز والتحيز؛

(ح) التحقيق الفوري في جميع حالات العنف والتمييز ضد مجتمع الميم الموسّع واعتماد بروتوكول تحقيق خاص بالجرائم المرتكبة بدافع الميل الجنسي أو الهوية الجنسية للضحية، فضلاً عن تقديم ضمانات للاعتراف الكامل بحقوق أفراد مجتمع الميم الموسّع، بما في ذلك الاعتراف القانوني بالهوية الجنسية التي يختارها الأشخاص المتحولون جنسياً والاعتراف بالزواج من نفس الجنس؛

(ط) تعزيز وجود حيّز تعددي مواتٍ لممارسة الحقوق المدنية والسياسية من قبل جميع الجهات الفاعلة والمنظمات، دون تدخل أو قيود لا مبرر لها، بما في ذلك اعتماد تدابير لضمان التمتع الكامل بالحق في المشاركة في الشأن العام، ومنع الاعتداءات وأعمال التخويف وغيرها من أعمال المضايقات ضد أعضاء أحزاب المعارضة أو المتعاطفين معها أو من يُعتقد تعاطفه معها، والتحقيق في هذه الأعمال ومعاقبة مرتكبيها؛

(ي) احترام حرية الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني في تكوين الجمعيات، بما في ذلك النقابيون والصحفيون، وضمان ألا يعيق الإطار المعياري قدرتهم على القيام بعملهم وتقديم الخدمات الحيوية للمجتمعات المحلية؛

(ك) الإفراج الكامل وغير المشروط عن جميع المحتجزين بشكل غير قانوني أو تعسفي، بما في ذلك المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقابيين، مع إعطاء ضمانات بعدم التكرار؛

(ل) مواصلة الجهود الرامية إلى معالجة الاكتظاظ في مرافق الاحتجاز وتحسين ظروف الاحتجاز، لا سيما في مراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة، بما يضمن، من بين أمور أخرى، الحصول على الرعاية الصحية والغذاء الكافي والماء لجميع الأشخاص المحرومين من الحرية؛

(م) إنهاء جميع ما يُزعم من حالات الاختفاء القسري والتحقيق فيها، واعتماد جميع التدابير اللازمة لدعم البحث عن الأشخاص المختفين بسرعة وفعالية، بما يتفق مع التزامها بمواصلة التحقيق لضمان حقوق الضحايا في معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة وإيجاد سبل انتصاف وضمانات بعدم التكرار؛

(ن) اعتماد تدابير لضمان إتاحة المعلومات المحفوظة في سجلات المحتجزين وأماكن احتجازهم لمحامييهم وأقاربهم؛

(س) ضمان امتثال تشريعات واختصاصات مكافحة الإرهاب للقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، أي مبادئ الشرعية، واليقين القانوني، والضرورة، والتناسب، وعدم التمييز؛

81- **يكرر المفوض السامي دعوته إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لرفع العقوبات القطاعية التي تؤدي إلى تفاقم التحديات القائمة وتؤثر سلباً على التمتع بحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية، ودعم عمليات الحوار الوطني.**

Annex

Summary of recommendations

Democratic and civic space

Right to take part in public affairs

Halt, publicly condemn, punish and prevent all acts of persecution and targeted repression based on political grounds, including stigmatizing rhetoric and smear campaigns (A/HRC/41/18);

Prioritize a legislative agenda aimed at strengthening the promotion and protection of human rights, avoid the adoption of laws and regulations that are disproportionately restrictive of fundamental freedoms and civic space and review adopted laws and regulations to ensure that they are consistent with human rights standards (A/HRC/47/55);

Ensure that spaces for civil society participation are maintained and expanded and that any restrictions introduced in the context of the COVID-19 pandemic are strictly necessary and proportional to mitigating the impact of the pandemic (A/HRC/47/55);

Ensure that all conditions are in place for free, fair, peaceful and independent electoral processes (A/HRC/47/55);

Support spaces for an inclusive and wide-ranging political dialogue, with human rights at the centre of the discussions (A/HRC/50/59);

Ensure the meaningful and effective participation of civil society in the adoption of policies and legislation on matters affecting them (A/HRC/50/59);

Ensure due process and transparency in administrative procedures conducted by the Contraloría General de la República with regards to disqualifications of candidates to public office (A/HRC/53/54);

Protection of human rights defenders

Adopt effective measures to protect human rights defenders and media professionals (A/HRC/41/18);

Refrain from discrediting human rights defenders and media professionals, and take effective measures to protect them, including by adopting a specialized protocol to investigate human rights violations and criminal offences against them (A/HRC/44/20);

Develop and adopt a protocol on the protection of human rights defenders, journalists, campesinos, rural workers, and union and labour leaders at risk. Take appropriate measures to end acts of stigmatisation by public officials and take corresponding accountability measures (A/HRC/53/54);

Freedom of opinion and expression, peaceful assembly and association

Respect, protect and fulfil the rights to freedoms of opinion and expression, peaceful assembly and association, as well as the rights to access to information and to participate in political affairs (A/HRC/44/20);

Reverse closures of media outlets and cease other measures of censorship against media; guarantee access to the Internet and social media, including to news websites, and guarantee the impartiality of governing bodies in the allocation of radio spectrum frequencies (A/HRC/41/18);

Cease and prevent excessive use of force during demonstrations (A/HRC/41/18);

Publish a comprehensive report on the investigations and criminal proceedings of deaths that occurred in the context of protests in 2014, 2017 and 2019 (A/HRC/44/54);

Disarm and dismantle pro-government armed civilian groups (armed colectivos) and ensure investigations into their crimes (A/HRC/41/18);

Ensure that all requests for broadcast licenses, including renewals, are processed in strict compliance with all applicable regulations and with due regard to international human rights law and standards, including due process and the right to freedom of expression; and that any restrictive measure, such as revocation or suspension of licenses, does not constitute an impermissible restriction under article 19 of the ICCPR (A/HRC/50/59);

Take measures to ensure that democratic and civic space is not unduly restricted, including by (i) repealing or abstaining from introducing, as appropriate, regulations that are inconsistent with the protection and promotion of democratic and civic space; (ii) considering review the Constitutional Law against Hatred, for Peaceful Coexistence and Tolerance, the Law on Transparency and Access to Information of Public Interest, and the Organic Law Against Organized Crime and the Financing of Terrorism to bring them fully in line with international human rights law; (iii) strengthening effective accountability mechanisms; and (iv) immediately releasing those detained for acts of legitimate work or expression (A/HRC/50/59);

Fully implement the commitments adopted in the action plan of the Social Dialogue Forum of February 2023; carry out prompt, independent, impartial and effective investigations into all alleged violations of the rights to freedom of association, including the right to unionise, and peaceful assembly and bring all perpetrators to justice; take concrete measures to address the root causes of protest by workers and retirees, including wages and working conditions (A/HRC/53/54);

Ensure that the application of the legislation of hate crimes and incitement to hatred complies with the International Covenant on Civil and Political Rights, and adheres to the Rabat Plan of Action (A/HRC/53/54);

Review legislation on interception of communications and collection and use of personal data to ensure compliance with the right to privacy (A/HRC/53/54);

Establish a regularisation plan to allow radio stations access to the use of the radio spectrum under conditions that guarantee plurality of information and legal certainty, including through effective participation of representatives of the sector, organisations dedicated to the promotion of freedom of expression and other interested actors;

Right of access to public information

Allow access to information of public interest (A/HRC/41/18);

Ensure access to public information and data to monitor and adequately inform public policies, in particular in the context of the COVID-19 pandemic (A/HRC/47/55);

Regularly publish comprehensive health and nutritional data, disaggregated by sex, age, ethnicity, and location that may be used inter alia, to develop and implement a full-scale humanitarian response to the crisis (A/HRC/41/18);

Ensure provision of all social programmes in a transparent, non-politicized, and non-discriminatory manner, including effective oversight and accountability measures (A/HRC/41/18);

Publish the national annual budget and expenditure reports, guarantee access to key data to assess the realization of rights and re-establish the oversight role of the National Assembly on use of public funds (A/HRC/44/20);

Establish a system for the systematic collection of statistical data on violence against women, disaggregated by forms of violence, number of complaints, prosecutions and convictions imposed on perpetrators (A/HRC/44/54);

Undertake and publish key information related to the Arco Minero del Orinoco region, such as environmental and social impact studies, violence and homicide rates and socioeconomic data of the population living within Arco Minero del Orinoco and the surrounding area, including indicators related to economic and social rights (A/HRC/44/54);

Publicly and regularly report on information produced by public institutions related to economic, social, cultural, and environmental rights, including Sustainable Development Goals indicators and internationally recognised human rights indicators, and the methodologies and sources used to produce that information (A/HRC/48/19);

Take concrete measures and publicly inform on their implementation, to guarantee the right to access public information, including drafting and enacting an Organic Law of Transparency in accordance with international standards, ensuring public information requests are not unnecessarily cumbersome nor rejected because of omission of non-essential formalities, developing digital mechanisms to receive public information requests, addressing concerns over reprisals for requests for public information, and improving accessibility and understandability for all groups, particularly the most marginalized (A/HRC/48/19);

Ensure transparent and representative consultations, and access to public information in relation to public policy, particularly with members of vulnerable groups, prior to the adoption or implementation of any decision, activity or measure that affects them (A/HRC/48/19);

Publish the national budget and the ministries' reports and accounts, as well as the regulatory framework of individual public entities and policies, their organizational structure, assigned budget and execution, procurements and contracting, public participation and accountability mechanisms, audits, and legal and administrative proceedings initiated by State entities (A/HRC/48/19);

Ensure citizens' right to stand for election is not unduly restricted, either in law or in practice, and ensure due process guarantees are strictly implemented should candidates be disqualified, respecting the independence and separation of powers (A/HRC/50/59);

Promote transparent, broad, inclusive, and meaningful public consultation ahead of adoption of laws, policies, or public projects (A/HRC/53/54);

Establish mechanisms to ensure timely responses to civil society requests to public information (A/HRC/53/54);

State of exception

Ensure that exceptional measures authorized under the "state of alarm" are strictly necessary and proportionate, limited in time, and subject to independent oversight and review (A/HRC/44/20);

Accountability and rule of law

Right to life

Take immediate measures to halt, remedy and prevent human rights violations, in particular gross violations such as torture and extrajudicial executions (A/HRC/41/18);

Ensure systematic, prompt, effective and thorough, as well as independent, impartial and transparent, investigations into all killings by security forces and armed civilian groups (armed colectivos), and ensure independence of all investigative bodies, accountability of perpetrators and redress for victims (A/HRC/44/20);

Dissolve the Special Action Forces of the Bolivarian National Police and establish an impartial and independent national mechanism, with the support of the international community, to investigate extrajudicial executions during security operations, ensure accountability of perpetrators and redress for victims (A/HRC/41/18);

Revise security policies to implement international norms and standards on the use of force and human rights, in particular by restoring the civilian nature of police forces, conducting vetting, restricting the functions of "special forces" and strengthening internal and external oversight mechanisms (A/HRC/44/20);

Implement a comprehensive reform of security institutions and policies, to effectively address human rights concerns and provide redress to victims of human rights violations (A/HRC/47/55);

Right to physical and moral integrity

Ensure effective investigation and sanctioning of those responsible for cases of torture and ill-treatment, and strengthen the National Commission for the Prevention of Torture, in compliance with international human rights norms (A/HRC/44/20);

Ratify the Optional Protocol to the Convention against Torture and other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment and the Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance (A/HRC/41/18);

Ensure the rights to food, water and sanitation, health, security and dignity of all persons deprived of liberty, including by meeting gender-specific needs (A/HRC/44/20);

Adopt specific measures in the context of the COVID-19 pandemic to ensure the rights to health and security of detainees, including by granting alternative measures to deprivation of liberty to the broadest set of prisoners possible, consistent with the protection of public safety (A/HRC/44/20);

Put an end to incommunicado detention, including by intelligence services, guarantee that any individual subject to pretrial detention is held in official pretrial detention centres subject to judicial oversight, and transfer all persons detained in premises of intelligence services to official detention centres (A/HRC/44/20);

Allocate sufficient resources to ensure adequate conditions of detention and access to justice (A/HRC/47/55);

Protect persons, including those on the move, from abuses, corruption and extortion by State agents (A/HRC/41/18);

Implement a comprehensive reform of security institutions and policies, to effectively address human rights concerns and provide redress to victims of human rights violations (A/HRC/47/55);

Rights to liberty and to a fair trial

Ensure that reforms undertaken in the justice, police and detention sectors materialize into effective and sustainable changes based on international human rights law and standards and that legal reforms are strictly applied (A/HRC/50/59);

Continue to take measures to ensure pre-trial detention and other coercive measures are used only when strictly necessary, in accordance with international standards, and remain within statutory terms. Address all causes of judicial delays such as ensuring timely transfer of detainees to tribunals' hearings (A/HRC/50/59);

Release all persons arbitrarily deprived of their liberty (A/HRC/41/18);

Release unconditionally all persons unlawfully or arbitrarily deprived of liberty, including through the implementation of the decisions of the Working Group on Arbitrary Detention (A/HRC/44/20);

Address the underlying causes of overcrowding and undue judicial delays through comprehensive reform of the administration of justice (A/HRC/44/20);

Put an end to the trial of civilians by military tribunals, and ensure that the jurisdiction of military' tribunals is limited to military offences committed by active members of the military (A/HRC/44/54);

Publish the legal authority and mandate of the counter-terrorism courts and take all necessary measures to guarantee their independence, impartiality and transparency, as well as their strict compliance with international human rights standards (A/HRC/44/54);

Take effective measures to restore the independence of the justice system and ensure the impartiality of the Office of the Attorney General and the Ombudsperson (A/HRC/41/18);

Undertake and complete the reforms of the justice system announced by the Government in January 2020 to guarantee its independence, impartiality, transparency, accessibility and effectiveness (A/HRC/44/54);

Establish an independent, impartial and transparent mechanism to increase the number of tenured judges and prosecutors through a transparent public process (A/HRC/44/54);

Guarantee that lawyers' associations recover their independence and full autonomy by allowing free internal elections (A/HRC/44/54);

Guarantee the independence of the Public Defender, through the provision of sufficient resources and training, and ensure the rights of defendants to appoint a lawyer of their own choice (A/HRC/44/54);

Restore the capacity of the criminal unit against the violation of fundamental rights of the Office of the Attorney General to conduct independent forensic investigations into cases of alleged human rights violations by security forces (A/HRC/44/54);

Ensure that judicial action is strictly guided by the principles of legality, due process, presumption of innocence and other national and international standards (A/HRC/47/55);

Develop a comprehensive policy and guidelines on the timely execution of release orders, sentence remission programmes and their computation, while ensuring full access and transparency on procedures in place (A/HRC/53/54);

Ensure effective compliance with the amendments to the COPP aimed at reducing pre-trial detention, including timely examination of the applications submitted and that would qualify for the application of article 230 of the COPP (A/HRC/53/54);

Access to justice and adequate reparations

Ensure prompt, independent, effective, impartial, transparent, thorough and credible investigations and judicial proceedings into cases of alleged human rights violations, and hold, prosecute and punish those responsible, including superiors, in accordance with international human rights law (A/HRC/50/59);

Conduct prompt, effective, thorough, independent, impartial and transparent investigations into allegations of human rights violations, including deprivation of life, enforced disappearance, torture, and sexual and gender-based violence involving members of the security forces, bring perpetrators to justice and provide victims with adequate reparation (A/HRC/44/54);

Conduct prompt, effective, thorough, independent, impartial and transparent investigations into human rights violations, including killings of indigenous peoples, and bring perpetrators to justice (A/HRC/41/18);

Ensure the right to remedy and reparations for victims, with a gender-sensitive approach, as well as guarantee their protection from intimidation and retaliation (A/HRC/41/18);

Review the protocols and methods of the Office of the Attorney General to provide gender-sensitive attention and support for victims of human rights violations and their families (A/HRC/44/54);

Cease immediately any acts of intimidation, threats and reprisals by members of security forces against relatives of victims of human rights violations who seek justice (A/HRC/44/54);

Adopt the necessary regulations and protocols to fulfil all rights and obligations enshrined in the Organic Law on the right of women to a life free of violence, and also adopt effective measures to assist and protect victims of all forms of violence, including women and children (A/HRC/44/54);

Establish a system for the systematic collection of statistical data on violence against women, disaggregated by forms of violence, number of complaints, prosecutions and convictions imposed on perpetrators (A/HRC/44/54);

Effectively implement a victim and witness protection programme, to safeguard the integrity of victims and witnesses, and ensure accountability for human rights violations (A/HRC/47/55);

Conduct independent and thorough investigations into allegations of human rights violations committed in Apure State in the context of clashes with non-State armed groups (A/HRC/44/54);

Ensure prompt, independent, effective, impartial, transparent, thorough and credible investigations and judicial proceedings into cases of deaths in the context of security operations and protests, allegations of torture or other forms of ill-treatment and disappearances in high seas; hold, prosecute and punish those responsible, including superiors, in accordance with international human rights law; and provide victims with full reparation (A/HRC/53/54);

Economic, social, cultural, and environmental rights

Take all necessary measures to ensure availability and accessibility of food, water, essential medicines and healthcare services, including comprehensive preventative healthcare programmes with particular attention to children's and maternal services, including sexual and reproductive healthcare (A/HRC/41/18);

Allocate the maximum available resources towards the progressive realization of economic and social rights in a transparent and accountable manner that allows the assessment of expenditures (A/HRC/41/18);

Prioritize measures to decrease early pregnancies, and ensure that all plans regarding sexual and reproductive rights include measurable indicators and monitoring mechanisms (A/HRC/41/18);

Increase vaccination coverage for preventable diseases and take adequate measures to control outbreaks of communicable diseases (A/HRC/41/18);

Guarantee a full-scale United Nations led response to the humanitarian situation, including increased access for humanitarian actors, facilitating the entry of the World Food Programme, regularizing the presence of international non-governmental organizations and ensuring the protection of all humanitarian workers (A/HRC/44/20);

Take urgent steps to end labour and sexual exploitation, child labour and human trafficking within Arco Minero del Orinoco, and ensure regularization of mining activities that respect the right to just and favourable working conditions (A/HRC/44/54);

Continue efforts to improve access to essential services, and food, and inform publicly and regularly on those efforts, with particular attention to equality of access and non-discrimination, ensuring transparency, participation and public oversight (A/HRC/48/19);

Take all necessary measures to guarantee sufficient income to public servants and workers in sectors dependent of public funding, particularly in the health and education sectors, in a transparent and participatory manner, including by adjusting salaries and cash transfers to the basic consumer basket, and take concrete measures to promote the enjoyment of labour rights, including compliance with international labour conventions and collective agreements, and publicly inform on their implementation (A/HRC/48/19);

Take concrete measures to promote the autonomy of universities and free and independent electoral processes in accordance with their internal regulations, and to ensure freedom of association of university workers (A/HRC/48/19);

Ensure that labour rights, including freedom of trade union association, are upheld and remain committed to the establishment of a genuine social dialogue with representatives of workers and employers (A/HRC/50/59);

Take urgent measures to ensure the highest attainable standard of health, including those deprived of liberty, in particular by allocating adequate resources to hospitals and health centres (A/HRC/50/59);

Ensure all mining in the Bolivarian Republic of Venezuela is carried out in accordance with adequate human rights, sociocultural and environmental impact studies, and meets national and international environmental standards (A/HRC/44/54);

In compliance with international human rights standards, conduct effective and transparent investigations and law enforcement operations to dismantle criminal and armed groups controlling mining activities, tackle corruption, and prosecute and sanction those responsible for crimes and human rights violations in Arco Minero del Orinoco and the surrounding area (A/HRC/44/54);

Rescind resolution No. 0010 related to mining in rivers (A/HRC/44/54);

Adopt measures to ensure the enjoyment of the right to health, including access to sexual and reproductive health services, the decriminalisation of abortion, while bearing specific attention to the differentiated needs of women (A/HRC/53/54);

Rights of specific groups

Adopt all necessary measures to ensure the safe, dignified and voluntary return and sustainable reintegration of Venezuelan returnees; ensure their access to healthcare and social protection, and their protection from discrimination and stigmatization (A/HRC/44/20);

Ensure adequate and representative consultations are conducted with all indigenous peoples prior to the adoption or implementation of any decision, activity or measure that may affect them, including any impact on their traditional lands, territories and resources (A/HRC/44/54);

Ensure that indigenous peoples are able to enjoy their collective right to live in freedom, peace and security, and that they are able to own, use, develop and control their lands, territories and resources, including through the demarcation of traditional lands (A/HRC/44/54);

Provide redress to indigenous peoples affected by mining activities, including in the Arco Minero del Orinoco region, in consultation with them (A/HRC/44/54);

Establish a special voter register for indigenous people to ensure their free and meaningful participation in the electoral processes (A/HRC/50/59);

Cease any intimidation and attacks against indigenous peoples, including leaders, and ensure their protection and take all necessary measures to protect their individual and collective rights, including their right to land (A/HRC/41/18);

Reactivate the demarcation process of indigenous people’s land, to be carried out in compliance with the full and meaningful participation and informed consent of indigenous peoples (A/HRC/53/54);

Non-discrimination

Investigate allegations of discriminatory access to social protection programmes, take all necessary measures to guarantee equal access to such programmes, prioritizing the most marginalized groups, and publicly informing on the findings and the implementation of the measures (A/HRC/48/19);

Take all necessary measures to implement the Constitutional mandate to recognize all indigenous territories and collective land rights at the earliest, with particular emphasis on self-demarcation initiatives (A/HRC/48/19);

Continue working in partnership and cooperating with the United Nations system to ensure the human rights of people on the move within its territory, particularly migrants and returnees, and investigate cases of disappearances and allegations of human trafficking (A/HRC/48/19);

Ensure the implementation of the national environmental regulatory framework to the oil and mining industries, particularly in the Arco Minero del Orinoco region, and sign and ratify the Regional Agreement on Access to Information, Public Participation and Justice in Environmental Matters in Latin America and the Caribbean, also known as the Escazú agreement (A/HRC/48/19);

Amend legislation to decriminalize abortion and ensure the provision of appropriate sexual and reproductive health services (A/HRC/48/19);

Take all necessary measures to ensure equal access to the vaccine, particularly for marginalized groups, with specific attention to this digital divide (A/HRC/48/19);

Introduce a comprehensive law to prohibit all forms of discrimination, including based on sexual orientation, gender identity and expression, and sex characteristics, adequately penalize them (A/HRC/50/59);

Ensure prompt, thorough and effective investigation and prosecution of cases of discrimination, hate crimes and femicides, while strengthening protection measures, in consultation with relevant civil society organizations (A/HRC/50/59);

Ensure legal recognition and protection of same sex relationships, without discrimination based on sexual orientation or gender identity. Repeal norms that criminalize consensual sexual acts between adults of the same sex, in particular article 565 of the Organic Code of Military Justice (A/HRC/50/59);

Ensure the right to identity and documentation for all persons, including children (A/HRC/41/18);

Introduce legislation and policies promoting equitable participation of women in the structures of political parties and on quotas to ensure gender parity for nominations to elected positions, including governors and mayors (A/HRC/50/59);

Ensure that official data and disaggregated information of public interest is available, accessible and proactively disseminated, including information related to gender-based violence and economic, social, cultural and environmental rights (A/HRC/50/59);

Ensure measures are taken towards the progressive realization of the right to an adequate standard of living of all the population, without discrimination (A/HRC/50/59);

Accelerate the adoption the draft bill on gender equality currently pending at the National Assembly, and develop a national action plan to address gender-based violence in line with CEDAW observations (A/HRC/53/54);

Adopt measures to guarantee the enjoyment of human rights, free from discrimination, including a law to guarantee the right of transgender people to their self-perceived gender identity, in addition to the implementation of article 146 of the Organic Law of the Civil Registry (A/HRC/53/54);

Engagement with OHCHR and human rights mechanisms

Increase engagement with international human rights protection mechanisms, including the special procedures system, by receiving regular official visits from mandate holders (A/HRC/44/20);

Accept and facilitate the establishment of a permanent OHCHR country office (A/HRC/41/18);

Facilitate the establishment of an OHCHR office in the country as an effective means of assisting the State in tackling the human rights challenges and concerns addressed in the present report (A/HRC/44/20);

Remain committed to the effective implementation of the joint workplan signed with OHCHR and its engagement with international human rights mechanisms (A/HRC/47/55);

Continue to expand cooperation with OHCHR with a view at implementing human rights-based recommendations, including those stemming from international mechanisms, such as UN human rights treaties bodies, the Special Procedures and the third cycle of the Universal Periodic Review of the Human Rights Council (A/HRC/50/59);

Accept and facilitate the establishment of a permanent OHCHR country office (A/HRC/41/18);

Expand cooperation with OHCHR with a view to implement human rights-based recommendations, including those stemming from international mechanisms, such as United Nations human rights mechanisms (A/HRC/53/54);

Urge the Venezuelan authorities, further to the principle of complementarity, to continue to cooperate with the OTP, and to demonstrate its willingness and ability to undertake relevant national investigations and prosecutions of sufficient scope, with a view to ensuring due accountability consistent with international standards (A/HRC/53/54);

Build on pre-existing cooperation with the United Nations system, including the ILO (A/HRC/53/54);

Member States should:

(a) Suspend or lift the sectoral unilateral coercive measures imposed on Venezuela which impede the Government's efforts to address the combined impact on the population of the current humanitarian situation and the COVID-19 pandemic (A/HRC/48/19);

(b) Continue their support to the humanitarian response in the Bolivarian Republic of Venezuela, particularly with regards to the COVID-19 pandemic (A/HRC/48/19);

(c) Ensure a fair distribution of vaccines across countries, as a global public good and accessible to all without discrimination in accordance with international legal norms and in support of the achievement of the Sustainable Development Goals (A/HRC/48/19);

(d) Ensure the rights of migrants from Venezuela in their respective territories and investigate human rights violations or abuses committed against them (A/HRC/48/19);

(e) Encourage support to national dialogue process and implementation of agreements reached, and to lift the sectoral sanctions that exacerbate pre-existing challenges and negatively impact people's enjoyment of their human rights (A/HRC/53/54).